Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 5 | Page 419 – 438 |2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The Impact of Enhancing Developmental Skills for People with Disabilitie and Its Impact on Development in Yemen (Capital City)

Nawal Abdul Ruhman Mohmed Hamza [1,*], Saleh M.Huomid [2]

[1] Inclusive Development Research Center - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

[2]Department of Radio and Television, Faculty of Information s- Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *nawalhamza340@gmail.com*

Keywords

1. Enhancement
2. developmental-skills
3. people with disabilities
4. Development

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of enhancing developmental skills among persons with disabilities and its importance in achieving development. People with disabilities constitute an integral part of society, and empowering them and developing their skills represent an investment in community development. The study employed the descriptive analytical statistical method, which is suitable for this type of field research that requires conducting several statistical tests and measurements to determine the degree of influence and correlation among variables. Data and information were collected through field research applied to a sample of 310 individuals with disabilities.

The study concluded that there are strengths and a positive impact in enhancing developmental skills among people with disabilities; however, this impact has not reached the desired level due to significant gaps hindering development. These include limited budgets, insufficient free training and rehabilitation support, lack of job opportunities and developmental projects, as well as shortcomings in addressing their needs. Training and financial support are considered key strengths that contribute to improving performance.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 5| Page 420 – 438 | 2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن (دراسة ميدانية في أمانة العاصمة)

نوال عبد الرحمن محمد حمزة [1،*] , صالح محمد حُميد [2]

[1] مركز أبحاث التنمية الشاملة، جامعة صنعاء ، اليمن.

[2] قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: nawalhamza340@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. تعزيز
2. تنمية المهارات
3. ذوي الاحتياجات الخاصة
4. التنمية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية أثر تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة ومساهمتها في تحقيق التنمية، إذ يشكّل ذوو الاحتياجات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، ويُعد تمكينهم وتطوير مهاراتهم استثماراً في تنمية المجتمع. استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي، المناسب لهذا النوع من الدراسات الميدانية التي تتطلب إجراء عدد من الاختبارات والمقاييس الإحصائية لمعرفة درجة تأثير المتغيرات ومدى ارتباطها.

جُمعت البيانات والمعلومات من خلال البحث الميداني الذي طُبّق على عينة مكوّنة من (310) أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود نوع من عدم الرضا من الخدمات المقدمة من قبل المبحوثين وإبراز نقاط القوة والأثر الإيجابي في تعزيز المهارات التنموية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، ورغم الجهود المبذولة مازال هذا الأثر لم يصل إلى المستوى المطلوب، بسبب وجود فجوات كبيرة تعرقل تحقيق التنمية، ولا سيما ضعف الميزانية، وقلة الدعم المجاني للتدريب والتأهيل، وعدم توفير فرص العمل والمشاريع التنموية، إلى جانب قصور في مراعاة احتياجاتهم، ويُعد التدريب والدعم المالي من أبرز نقاط القوة التي تسهم في تحسين الأداء.

المقدمة:

يُعتبر الإنسان القوة الدافعة لعملية التنمية؛ فتنمية الموارد البشرية هي الاستثمار الحقيقي للمجتمعات، لكونها تمثل رأس مالها الحقيقي.

لذا، لجأت معظم الدول إلى استغلال طاقاتها البشرية الاستغلال الأمثل، مما دفعها إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم أفرادًا من المجتمع، ويشكلون ثروة حقيقية إذا ما تم رعايتهم وتأهيلهم وتمكينهم، بما يعود بالنفع على المجتمع بأسره. فقيمة المجتمع تقاس بما يلقاه ذوو الاحتياجات الخاصة من رعاية وتوجيه وتأهيل. فالإعاقة قد تعيق تقدم المجتمع وتنميته إذا لم تُؤهَّل وتُنمَّ قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، لذلك تُعد العناية بهم من المعايير الأساسية التي يُقاس بها مدى تقدم المجتمع.

مشكلة الدراسة

يُعدّ الإنسان محور عملية التنمية وغايتها الأساسية، وتمثل تنمية الموارد البشرية الاستثمار الحقيقي للمجتمعات، إذ يُنظر إليها بوصفها رأس المال الاجتماعي القادر على دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من هذا المنظور، أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بفئات المجتمع المختلفة، وفي مقدمتها ذوو الاحتياجات الخاصة، باعتبارهم طاقة بشرية فاعلة يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما توفرت لهم الرعاية والتأهيل والتدريب والتمكين المناسب.

وتنسجم هذه الرؤية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ولا سيما الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) والتي أكدت جميعها على ضرورة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مسارات التنمية، وضمان مشاركتهم الكاملة والفاعلة في المجتمع.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعض المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في اليمن لتقديم خدمات التأهيل والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن واقع هذه الفئة لا يزال يعاني من ضعف مستوى الخدمات المقدمة، وقصور برامج تنمية المهارات، ومحدودية فرص التدريب والتمكين الاقتصادي، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرتهم على الاندماج المجتمعي والمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة. كما تشير الملاحظات الميدانية والدراسات السابقة إلى وجود فجوة بين الخطط المعلنة وواقع التطبيق، مما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الخدمات في تعزيز المهارات التنموية وتحقيق الأثر التنموي المنشود.

وانطلاقاً مما سبق، تحاول الدراسة تحليل مدى إسهام الخدمات المقدمة في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة، وأثر ذلك في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن.

السؤال الرئيس للدراسة

-إلى أي مدى تسهم المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة، الناتجة عن الخدمات المقدمة لهم، في تحقيق التنمية في اليمن؟

فرضيات الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات

الخاصة على التنمية في اليمن. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيات فرعية موضحة كما يلي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(0.05)** لدور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على الخدمات المقدمة لتعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
2. تحليل دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وانعكاسها على التنمية

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية العلمية:

- تسليط الضوء على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل إجراء دراسات علمية في هذا المجال.
- تساهم في إثراء المكتبات العلمية بالدراسات المتعلقة بمجال ذوي الاحتياجات الخاصة والتنمية.

الأهمية العملية:

- تقديم توصيات تساعد صناع القرار والمعنيين والمؤسسات التعليمية والتدريبية في اليمن في التخطيط لبرامج تأهيل وتدريب فعالة تعمل على تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً واجتماعياً.
- تقديم حلول عملية لتعزيز قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة.

حدود الدراسة ومحدداتها

الحدود المكانية

تم النزول الميداني إلى عدة مؤسسات وتوزيع الاستبيان على سبعة مراكز متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في أمانة العاصمة، وهي كما يلي: مركز النور للمكفوفين، مركز التحدي، المركز الثاني للعلاج الطبيعي، جمعية المكفوفين، مركز إبصار للمكفوفين، مركز أمان للفتيات، ومركز ذوي الاحتياجات الخاصة في الجمهورية اليمنية – أمانة العاصمة.

الحدود الزمانية

تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2024/11/31م إلى 2025/3/3م.

الدراسات السابقة

تناولت عدد من الدراسات العربية واقع الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ودور التأهيل والتدريب في تمكينهم ودمجهم في المجتمع، ويمكن عرض أبرزها على النحو الآتي:

1. دراسة (عائشة حوحو، رابحي، 2019)

العنوان :واقع الخدمات التربوية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من فئة المعاقين بصريًا.

النتائج :أظهرت الدراسة أن المتعلمين من ذوي الإعاقة البصرية قادرون بدرجة كبيرة على التوافق مع البيئة المحيطة، وأن مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة تسهم بعد الأسرة في تحقيق هذا التوافق من خلال تقديم خدمات تربوية وصحية ملائمة،

مما يساعد على تحقيق التوافق النفسي المدرسي الذي يعد مؤشرًا مهمًا للإنجاز الأكاديمي.

2. **دراسة (سعد بيومي، عبد الله بنيان وآخرون، 2021)**

العنوان :تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي.

النتائج :توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لسنوات الخبرة أو لطبيعة العينة (أعضاء هيئة تدريس ومعلمين)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة حول أهمية التمكين من منظور إسلامي.

3. **دراسة (قبلة أحمد، 2020) العنوان** :دور المؤسسات المختصة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة.

النتائج: أكدت الدراسة أن المؤسسات المختصة تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعيًا ومهنيًا، وتضمن لهم حقوق التعليم والتكوين، وتبرز دورهم كأحد أهم موارد التنمية البشرية، وأن تقدم المجتمع يقاس بمدى اهتمامه بهذه الفئة.

4. **دراسة (نجاة ساسي هادف، 2013)**

العنوان :دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة.

النتائج :بينت الدراسة أن التكوين المهني يمثل ركيزة أساسية في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في سوق العمل، وأن البرامج المهنية المصممة وفق قدراتهم ورغباتهم، مع توفر الإمكانيات والتسيير الجيد، تسهم في رفع مستوى الرضا والكفاءة المهنية لديهم.

ربط الدراسات بالدراسة الحالية (الفجوة)

تتفق الدراسات السابقة على أهمية الخدمات التربوية والتدريبية والتكوين المهني في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنها ركزت غالباً على جوانب جزئية أو فئات محددة، ولم تتناول بصورة مباشرة أثر تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته، خاصة في السياق اليمني، من خلال الربط بين التأهيل والتدريب وأهداف التنمية المستدامة(SDGs) .

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

تعزيز :في علم النفس السلوكي، يُعرف التعزيز بأنه عملية تدعيم السلوك المناسب أو زيادة احتمالات تكراره في المستقبل، وذلك بإضافة مثيرات إيجابية أو إزالة مثيرات سلبية بعد حدوث السلوك[1]. ((https://ar.wikipedia.org/wiki

المهارات التنموية: هي العمل على أن يستعيد الشخص المعاق جزءًا من قدراته المفقودة أو كلها، مما يمكنه من استغلالها في تنفيذ نشاط بدني أو فكري باستقلالية جزئية أو تامة[2]. (براهيمي، 2023، صفحة 188).

مصطلح الفئات الخاصة أو ذوي الهمم: وهو المصطلح الأكثر إنسانية من غيره باعتباره يجنب تحميله وصمة الإعاقة، والذي ينم عن حاجة الأفراد (معاقين أو أسوياء) إلى خدمات خاصة، تساهم في إنماء وظائف حياتهم وسيرها بشكل عادي[3]. (أحمد، 2020، صفحة 14)

التنمية :هي العملية التي يتم من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم. ويتطلب هذا الانتقال إحداث تغييرات جذرية في البنية والهيكل الاقتصادي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسين الوضع النسبي لرأس المال، وبالتالي دخول الاقتصاد الوطني مرحلة النمو الذاتي[4]. (واخرون، 2019، صفحة 175).

منهجية الدراسة وإجراءاتها: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الأسلوب الاحصائي لمعالجة البيانات الإحصائية وتحليلها.

أدوات جمع البيانات: واعتمدت الدراسة الميدانية على أداة الاستبيان بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات

مجتمع الدراسة والعينة: نظراً لكِبر حجم مجتمع البحث، والذي بلغ 31,601فرداً من ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من برامج التدريب، فقد تم الاعتماد على معادلة العالم الأمريكي ياماني (Yamane, 1967)لتحديد حجم العينة المناسب، لما تتميز به هذه المعادلة من دقة وشيوع في البحوث الاجتماعية والتربوية.

وقد تم تحديد حجم العينة وفق المعادلة التالية:

$$n = \frac{N}{1 + N(e^2)}$$

- n =حجم العينة
- N =حجم مجتمع البحث(31,601)
- e =نسبة الخطأ المسموح به

وبناءً على تطبيق المعادلة، وباعتماد هامش خطأ إحصائي يقارب(5.6%) فقد بلغ حجم العينة المناسب للدراسة (310) مفردة، وهو حجم كافٍ إحصائياً لتمثيل مجتمع البحث تمثيلاً دقيقاً، ويحقق درجة مقبولة من الصدق والثبات، ويتلاءم مع طبيعة الدراسة وإمكاناتها الميدانية.

وقد جرى اختيار العينة باستخدام الأسلوب العشوائي بما يضمن عدالة التمثيل لمختلف فئات مجتمع البحث.

- **الإطار النظري**

في هذه الدراسة، سيتم استعراض دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وانعكاسه على التنمية، من خلال المحاور التالية:

أولاً: الوضع الراهن في اليمن

يتناول هذا المبحث واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن والتحديات التي تواجههم بهدف تقديم رؤية شاملة عن أوضاعهم الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، مع إبراز الصعوبات التي تعيق مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، وكذلك تسليط الضوء على الفجوات في البرامج التنموية الموجهة لهذه الفئة. **واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن** حققت الدول العربية، ومنها اليمن، إنجازات كبيرة في إيجاد الحلول لقضية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم في مجالات الرعاية والتأهيل والتدريب والدمج. ففي عام 1971، أعلن ميثاق العمل الاجتماعي العربي الذي أقرته وزارة الشؤون الاجتماعية العربية، حيث بدأت الجهود نحو دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم اعتماد استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي في المملكة المغربية عام 1979. وتكثفت الجهود مع إعلان الأمم المتحدة عام 1981 عاماً دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة، وكان من أبرز هذه المبادرات

الإعلان العربي للمعوقين الصادر عن المؤتمر الإقليمي للمعوقين المنعقد في دولة الكويت في أبريل 1981 [5] (الرجوي، 2022، صفحة 18).

بدأ اهتمام اليمن بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يظهر عملياً بعد المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في مارس 2007، وتبعها القرار الجمهوري رقم 47 لعام 2008 الذي ضمن بناء الحقوق وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وفق منظور حقوق الإنسان، خصوصاً فيما يتعلق بحقوقهم في التنمية، كما أصبح لزاماً على الدولة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم ورفع مستوى الوعي حول قدراتهم ورعايتهم[6]. (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، 2019، صفحة 16).

كما أصدرت الحكومة اليمنية حزمة من التشريعات التي كفلت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تقديم الخدمات لهم، ومن أبرزها القوانين المنظمة لهذه الحقوق والقوانين المكملة لها في الجهات ذات العلاقة [7] (https://yemennic.info/db/laws، 2024).

وعلى الرغم من هذه الجهود، عانت اليمن لعقد كامل ولا تزال من حرب وعدوان وصراعات داخلية وحوادث وكوارث طبيعية، ما أثر بشكل كبير على المجتمع، وخاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة. تشير نتائج تعداد 2004م، كما أشار كتاب الإحصاء السنوي لعام 2012م، إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن بلغ 90,639 شخصاً في الحضر و289,285 شخصاً في الريف، ليصبح المجموع 379,923 شخصاً[8](الجهاز المركزي للإحصاء، 2012) .

وفي ضوء الصراعات المستمرة والعدوان، تشير التقديرات الدولية إلى أن نحو 15%من سكان اليمن يعانون من إعاقات مختلفة، أي ما يعادل بين 4.5و5 ملايين شخص تقريباً، مع توقع أن تكون النسبة أعلى نتيجة النزاعات والصدمات الإنسانية [9] (الصليب الأحمر الدولي.ICRC، 2023).

وبحسب مقابلة نائب رئيس صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، عثمان الصلوي، فإن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وصل إلى نحو 4ملايين شخص بعد العدوان السعودي، وهو ما يتوافق مع تقديرات الأمم المتحدة ومنظمة الصليب الأحمر التي تتراوح بين 5-4 ملايين شخص، بنسبة حوالي 15% من إجمالي عدد السكان .ويستهدف الصندوق الأشخاص المسجلين لديه وفق نوع الإعاقة، حيث يبلغ عدد المسجلين حوالي 200,000شخص .وقد عانى الصندوق سابقاً من ضعف التنظيم وأرشفة السجلات، إلا أنه عمل على تطوير نظام إلكتروني متكامل وأرشفة البيانات، ما يضمن توثيق جميع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، سواء كانت صحية، تعليمية، تأهيلية، أو مالية، سواء للأفراد أو للمؤسسات.

وتشير بيانات الصندوق إلى أن عدد مخرجات المؤسسات التأهيلية والتدريبية والتعليمية التي يمولها سنوياً بلغ نحو 30,000شخص، ويستفيد منها ذوو الإعاقات الذهنية، السمعية، البصرية، الحركية، والإعاقات المزدوجة. ويستمر برنامج التأهيل والتدريب لعدة سنوات، تتضمن 12سنة للتعليم الأساسي والثانوي، إضافة إلى 4 سنوات للجامعة أو سنتين للتخصصات المهنية والفنية .كما تستمر برامج التأهيل

الحركي والسمعي والبصري لسنوات عدة لنفس الأفراد، ويزداد العدد سنوياً نتيجة استمرار الحرب والعدوان.

وبحسب تقييم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين للفترة 2015–2022، فقد حُرم الأشخاص ذوو الإعاقة من 121,709خدمة، موزعة كالتالي 41,550 :خدمة صحية تشمل العمليات الجراحية والأدوية والمستلزمات الطبية والفحوصات والعلاج الطبيعي والنطقي، 6,322 طالبًا وطالبة حُرموا من التعليم، 21,019خدمة مالية، 11,804خدمة عينية، 19,515خدمة تأهيلية، 4,667خدمة ثقافية واجتماعية، و 16,832خدمة في فروع الصندوق.

كما تقلص حجم الدعم المقدم من الصندوق إلى 65جمعية ومركزاً مقارنة بـ 135 سابقاً، ما حرم عشرات الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات الأساسية. وتعرض نحو 80,000شخص من المواطنين والأطفال للإعاقات المختلفة نتيجة مخلفات العدوان من القنابل العنقودية والقصف المباشر بالأسلحة المحرمة دولياً.

إضافة إلى ذلك، حُرم أكثر من 170,000 شخص معاق من مستحقات الضمان الاجتماعي منذ بداية العدوان، فيما حُرم حوالي 11,500معاق من الموظفين في مختلف الجهات من رواتبهم الشهرية طوال سنوات العدوان والحصار[10]. (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، 2022)

- **خدمات مؤسسات التعليم والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة والكوادر المتخصصة**

تشير المؤشرات إلى أن اليمن أولت اهتماماً كبيراً بتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إنشاء جمعية النور للمكفوفين، والتي تعتبر أول جمعية خاصة بالمعاقين منذ السبعينات، ومن ثم إنشاء صندوق تأهيل ورعاية المعاقين، وصندوق الرعاية الاجتماعية، وصندوق التنمية الاجتماعية .إلى جانب ذلك، أنشأت الدولة اتحاد المعاقين والجمعية اليمنية للمعاقين، فضلاً عن المراكز والجمعيات المهتمة بمجال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تعمل على استقبالهم، تحديد احتياجات كل فرد، وتقديم الخدمات الصحية، المالية، التأهيلية، والتعليمية وفق برامج تربوية ومشاريع تهدف إلى تعليمهم وتمكينهم من الشعور بذواتهم داخل المجتمع. كما يلعب الأخصائيون دوراً مهماً في تطوير السلوك الإيجابي لدى هذه الفئة، بينما تساهم الخدمة الاجتماعية بشكل فعال في تعديل سلوكهم [11] (هادف ن.، 2013، صفحة 39).

ثانياً: أنواع المهارات التنموية وأهميتها

تشمل برامج الرعاية توفير كل ما يناسب فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، مع تأهيل الأفراد المعوقين ودمجهم في المجتمع، وتحديد كل ما يحقق الرعاية الكافية لهم. تصمم المؤسسات الداخلية والمفتوحة برامج لتعليم المعاقين المهارات الأساسية، مثل ارتداء الملابس، طريقة التحدث، والمهارات الاجتماعية، إضافة إلى تقديم الدعم من العاملين في المؤسسة، وأفراد الأسرة، وجماعات الأصدقاء [12] (هادف ن.، 2013، صفحة 193).

وأظهرت الملاحظات الميدانية للباحثة ومقابلاتها مع الأخصائيين أن ذوي الاحتياجات الخاصة يتعلمون في المراكز التأهيلية عدة أنواع من المهارات التنموية، وهي:

- المهارات الحياتية :العناية بالذات، الأكل والشرب، تغيير الملابس، غسل اليدين، استخدام فرشاة الأسنان، التنقل، واستخدام المرافق.

- المهارات الاجتماعية :التواصل، التفاعل، التعايش مع الآخرين، وحضور المناسبات الاجتماعية.
- المهارات المهنية والتقنية :التي تمكنهم من العمل وتحقيق الدخل، مثل النجارة، السمكرة، الغسيل، الطباعة، والسواقة.
- المهارات التكنولوجية والمساعدة :تشمل التكنولوجيا المساعدة، الوسائل التعليمية، والبرمجيات مثل العصا البيضاء الإلكترونية، السماعات، وبرنامج بريمر.

ثالثاً: دور الحكومة والأسرة والمجتمع المدني

ألزمت الحكومة اليمنية، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، نفسها بتنسيق الجهود وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وفق القوانين المنظمة لذلك، حيث تعمل عبر قطاع الرعاية الاجتماعية والصناديق التابعة لتوفير كافة الخدمات والمشاريع والأنشطة. ومن أبرز التشريعات المنظمة لهذه الحقوق القانون رقم 61 لسنة 1999م بشأن رعاية وتأهيل المعاقين[13]. (المعاقين، 2019، صفحة 11).

تلعب الأسرة دوراً رئيسياً في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تحدد البيئة الأسرية مستوى نمو الفرد واعتماده على الذات، بين المواقف المشفوعة بالمساعدة والإشفاق، والمواقف التي تتسم بالإهمال، مع تفضيل المساعدة الموضوعية التي تهدف لتنمية استقلالية الشخص [14](النصر، 2012، صفحة 295).

لذلك، تواجه الأسر تحديات في تربية أبنائها ذوي الاحتياجات الخاصة وتحتاج إلى إرشاد وتوجيه في طرق التعامل والكشف المبكر عن احتياجاتهم.

أما المجتمع، فقد زاد اهتمامه بذوي الاحتياجات الخاصة منذ إعلان الأمم المتحدة عام 1981 عاماً دولياً للمعاقين، مع إنشاء المؤسسات التي توفر الرعاية لهم. وتعمل الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية على الاكتشاف المبكر والتخطيط للبرامج اللازمة، وتوفير الرعاية الشاملة لهم لتصبح هذه الفئة طاقة منتجة وفعالة في المجتمع [15] (عبدالباسط، 2022، صفحة 85) .

رابعاً: العوامل المؤثرة في كفاءة برامج التنمية وانعكاسها على التنمية

تمثل قضية ذوي الاحتياجات الخاصة أهمية كبرى لكونها تؤثر على تقدم المجتمع وتنميته، لذا أصبح دمجهم في التعليم والمجتمع ضرورة ملحة. فإتاحة فرص التعليم واكساب المعرفة بما يتناسب مع فئات ذوي الإعاقة يمكّنهم من تنمية قدراتهم وطاقاتهم[16] (محمد، 2014، صفحة 8).

تشمل العوامل المؤثرة في كفاءة برامج التنمية

- الموارد المالية، البشرية، والتكنولوجية :أنشئ صندوق رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في 1981، ومنصوص على موارده المالية وفق المادة 4 من القانون رقم 22 لسنة 2013، والتي تشمل المخصصات الحكومية، الهبات والتبرعات، الرسوم الجمركية، رسوم الطيران، عائدات الاستثمارات، وغيرها[17] (وزارة الشئون القانونية، 2003).
- الكفاءة المهنية للكوادر :دور المعلمين والأخصائيين التربويين أساسي في نجاح العملية التربوية، إذ يساهم الإعداد الجيد للمعلم في تلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وتمكينهم من تحقيق أهدافهم[18] (براهيمي، 2023، صفحة 131).
- الوعي المجتمعي والثقافي :نمو الوعي بالقضية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

عبر الجمعيات والمؤسسات والمنظمات المدنية ساعد على تحسين نظرة المجتمع تجاه هذه الفئة [19] (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، 2019، صفحة 36).

السياسات الوطنية والدعم الحكومي

بدأت اليمن اهتمامها بذوي الاحتياجات الخاصة بعد المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في مارس 2007، تلاها القرار الجمهوري رقم 47 لعام 2008، ما جعل الدولة ملزمة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع مستوى الوعي حول قدراتهم[20] (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، 2019، صفحة 16).

عملت الحكومة على تطوير السياسات الاجتماعية والقانونية الرامية إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء مشاريع وبرامج تمكّنهم من الحصول على حقوقهم ودمجهم في المجتمع [21] (المعاقين، 2019، صفحة 10).

الانعكاسات على التنمية الوطنية

- الأثر الاقتصادي :تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عبر ريادة الأعمال يعزز الشمولية ويتيح لهم الاستقلال المالي وخلق فرص عمل للآخرين، مما يسهم في النمو الاقتصادي [22] (FasterCapital, 2025)
- الأثر الاجتماعي :التمكين الاجتماعي يحسن الصورة النمطية ويعزز الثقة بالنفس، ويساهم في تطوير قدراتهم ومواهبهم[23] (العمري، 2021، صفحة 77).
- الأثر الصحي والنفسي :دعم التواصل الاجتماعي والعلاج النفسي يقلل العزلة ويعزز الصحة النفسية للأشخاص ذوي الإعاقة ((https://sema-sy.org/, 2025)).[24]
- الأثر التعليمي :برامج التربية الخاصة توفر بيئة تعليمية تراعي الفروقات الفردية، مع إشراف متخصصين يساعدون الطلاب على التقدم الأكاديمي والاجتماعي والاستقلالية في اتخاذ القرار[25] (https://trainprogacademy.com، 2025).

عرض النتائج ومناقشتها

تم تحليل خصائص العينة وفق المتغيرات الديموغرافية مثل: النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، ونوع الإعاقة، وحساب التكرارات والنسب المئوية لكل فئة، بما يعكس تنوع العينة وتمثيلها للسياق العام للدراسة.

تحليل خصائص العينة

تحليل خصائص عينة الدراسة وفق متغير النوع الاجتماعي

جدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والنوع الاجتماعي

المتغير	الفئة	ذكور	إناث	الإجمالي
العمر	17-7	27	72	99
	28-18	82	33	115
	39-29	36	24	60
	48-40	42	18	60
	59-49	3	0	3
الحالة الاجتماعية	أعزب/ عزباء	69	108	177

	متزوج/متزوجة	60	27	87
	مطلق/ مطلقة	0	3	3
	أرمل/ أرملة	3	6	9
المستوى التعليمي	أمي	21	12	33
	يقرأ ويكتب	54	24	78
	أساسي	15	72	87
	ثانوي	66	21	87
	جامعي	7	9	16
نوع الإعاقة	جسدية	51	54	105
	حسية	78	24	102
	ذهنية	9	30	39
	مركبة	24	33	57
	نفسية	1	3	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يهدف هذا الجزء إلى تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من خلال الربط بين متغير النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) وبقية متغيرات الدراسة، وذلك بغرض تكوين صورة شاملة عن طبيعة أفراد العينة، والكشف عن أوجه التباين بينهم بما يسهم في تفسير النتائج اللاحقة.

أولاً: تحليل متغير العمر وفق النوع الاجتماعي

أظهرت نتائج التحليل أن توزيع أفراد العينة حسب العمر يختلف باختلاف النوع الاجتماعي؛ إذ تركز الذكور بشكل أكبر في الفئات العمرية المتوسطة والمتقدمة، ولا سيما الفئة العمرية (18–28 سنة)، في حين سُجِّلت أعلى نسبة من الإناث في الفئة العمرية (7–17سنة). كما انخفض تمثيل الإناث في الفئات العمرية الأكبر مقارنة بالذكور. ويشير هذا التوزيع إلى أن مشاركة الذكور تزداد مع التقدم في العمر، بينما تميل الإناث إلى الظهور بشكل أكبر في الأعمار الصغيرة، وهو ما قد يرتبط بعوامل اجتماعية وأسرية تؤثر في فرص الاستفادة من البرامج التنموية.

ثانياً: تحليل متغير الحالة الاجتماعية وفق النوع الاجتماعي

بينت النتائج وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث في الحالة الاجتماعية؛ حيث جاءت فئة العازبين/العازبات في المرتبة الأولى من حيث العدد، مع تفوق واضح للإناث، في حين ارتفعت نسبة الذكور في فئة المتزوجين مقارنة بالإناث. كما لوحظ أن فئتي الطلاق والترمل ظهرتا بنسبة أعلى بين الإناث. ويعكس هذا التوزيع تأثير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتي قد تؤثر في فرص الاندماج والمشاركة في البرامج التنموية.

ثالثاً: تحليل متغير المستوى التعليمي وفق النوع الاجتماعي

أظهرت نتائج التحليل أن المستوى التعليمي يختلف باختلاف النوع الاجتماعي؛ إذ ارتفعت نسبة الإناث في المستوى التعليمي الأساسي، بينما سجل الذكور نسباً

أعلى في المستويين الثانوي وفئة (يقرأ ويكتب). كما لوحظ تقارب نسبي بين الجنسين في المستوى الجامعي، رغم محدودية عدد الحاصلين عليه. وتشير هذه النتائج إلى وجود فجوة تعليمية نسبية بين الذكور والإناث، قد تنعكس على مستوى اكتساب المهارات التنموية والاستفادة من البرامج التدريبية.

رابعاً: تحليل متغير نوع الإعاقة وفق النوع الاجتماعي

أوضحت النتائج أن الإعاقة الجسدية جاءت متقاربة بين الذكور والإناث، في حين تركزت الإعاقات الحسية بشكل أكبر بين الذكور، مقابل ارتفاع نسبي للإعاقات الذهنية والمركبة بين الإناث. أما الإعاقات النفسية فقد سجلت نسباً منخفضة لدى الجنسين. ويعكس هذا التباين في أنواع الإعاقة أهمية مراعاة الفروق النوعية عند تصميم البرامج التأهيلية والتدريبية، بما يتناسب مع احتياجات كل فئة.

خلاصة تحليل خصائص العينة

تشير النتائج مجتمعة إلى أن عينة الدراسة تتسم بتباين ملحوظ وفق متغير النوع الاجتماعي، سواء من حيث العمر أو الحالة الاجتماعية أو المستوى التعليمي أو نوع الإعاقة. ويؤكد هذا التباين ضرورة اعتماد منظور النوع الاجتماعي عند تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها، وكذلك عند وضع السياسات والبرامج التنموية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، بما يسهم في تعزيز العدالة في فرص الاستفادة وتحقيق الأثر التنموي المنشود.

- **صدق أداة الدراسة**

أولاً: صدق الاتساق الداخلي

يُعدُّ صدق الاتساق الداخلي أحد الأساليب الإحصائية المستخدمة لقياس مدى ارتباط فقرات كل متغير بالدرجة الكلية لذلك المتغير، بما يعكس مدى اتساق الفقرات في قياس المفهوم نفسه. ولتحقيق ذلك، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمتغير الذي تنتمي إليه. فإذا كانت الفقرة مرتبطة ارتباطًا دالًا إحصائيًا بالدرجة الكلية للمتغير، فإن ذلك يشير إلى قدرتها على تمثيل المفهوم المدروس بدقة وإسهامها في تحقيق الاتساق الداخلي. أما إذا كانت العلاقة ضعيفة أو غير دالة إحصائيًا، فقد يدل ذلك على أن الفقرة تقيس بُعدًا مختلفًا عن المفهوم المستهدف أو لا تضيف قيمة علمية ذات دلالة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في صياغتها أو استبعادها من الأداة.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، وبعد تطبيقها على عينة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المتغير والدرجة الكلية للمتغير الذي تنتمي إليه، كما تم حساب معامل الارتباط بين درجات كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة ككل، وذلك باستخدام برنامج SPSS.وتوضح الجداول الآتية نتائج هذه الارتباطات.

جدول رقم (2): يوضح ارتباط كل فقرة من فقرات متغير نوعية الخدمات المقدمة بالدرجة الكلية للمتغير.

نوعية الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة	معامل الارتباط	الدلالة
تتصف الخدمات المقدمة اليك بالاستمرارية	.430**	000
يتم إشراكك في المناسبات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة سواء (العالمية والعربية والمحلية)	.635**	000
يتم إشراكك في الأنشطة والفعاليات سواء (ترفيهية، سياحية، ثقافية، رياضية...الخ)	.654**	000
تعتبر آلية تقديم الخدمات سلسلة ومنظمة	.456**	000
تواجه بعض الصعوبات في الحصول على الخدمات بسبب نقص الدعم المخصص لإعاقتك	.390**	000
تواجه بعض الصعوبات في الحصول على الخدمات بسبب قلة المعلومات عن الخدمات المتاحة	.410**	000
تواجه بعض الصعوبات في الحصول على الخدمات بسبب صعوبة الوصول إلى مراكز التوزيع	.376**	000
تعتبر خدمة صرف الاستحقاق المالي التي تصرف لك كافيه	.573**	000
تحتاج المؤسسات التأهيلية إلى زيادة الدعم المالي	.500**	000
تحتاج المؤسسات التأهيلية إلى تحسين جودة التدريب والتأهيل	.565**	000
تحتاج المؤسسات التأهيلية إلى تحسين الدعم النفسي والاجتماعي	.515**	000
تحتاج المؤسسات التأهيلية إلى تحسين الدعم النفسي والاجتماعي	.515**	000
تتبع المراكز التأهيلية إجراءات عند اختيارك في عملية التأهيل المهني.	.378**	000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت النتائج الواردة في جدول (2) أن جميع القيم تشير إلى علاقات ارتباط إيجابية تراوحت بين المتوسطة والقوية، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.474 – 0.853)، وهو ما يعكس مستوى جيدًا من الاتساق الداخلي. كما جاءت جميع الارتباطات عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، مما يؤكد وجود علاقة دالة إحصائيًا بين كل فقرة من فقرات أبعاد متغير دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وانعكاسها على التنمية والدرجة الكلية للمتغير. وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود فقرات من شأنها إضعاف صدق الاستبانة أو التقليل من مصداقيتها.

الصدق البنائي

تم التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل، وذلك بهدف التأكد من عدم وجود متغيرات أو فقرات قد تضعف القدرة التفسيرية للنتائج. وقد تم إجراء هذا

التحليل باستخدام برنامج SPSS، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح معامل الارتباط بين درجة كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة.

متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	الدلالة
دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة	.827**	000
التنمية المستدامة	.854**	000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أشارت النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن جميع متغيرات الدراسة دالة إحصائيًا وبدرجة قوية عند مستوى الدلالة **α = 0.05**، وهو ما يؤكد تمتع جميع متغيرات الدراسة بدرجة عالية من الصدق، وأنها تقيس المفاهيم التي وُضعت من أجل قياسها بدقة.

اختبار الثبات

يُعد معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من أكثر المقاييس الإحصائية شيوعًا في تقييم ثبات أدوات القياس، حيث يُستخدم لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، ومدى ترابطها في قياس البنية أو المفهوم نفسه. وتشير قيم معامل ألفا كرونباخ المرتفعة، والقريبة من **1**، إلى مستوى أعلى من الثبات والموثوقية، مما يعكس صلاحية الأداة للاستخدام في البحث العلمي ويعزز الثقة في نتائجها.

وللتحقق من ثبات الاستبانة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ باستخدام برنامج **SPSS**، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة.

متغيرات الدراسة	ألفا كرو نباخ	عدد الفقرات	الصدق
تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة	.849	7	
التنمية المستدامة	.876	7	
الاستبانة كاملة	.908	32	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أشار الجدول أعلاه إلى أن معامل الثبات العام للاستبانة قد بلغ 0.908، وهي نسبة ممتازة كونها تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيًا والبالغة 60%، وهذا يؤكد أن استبانة البحث تتمتع بدرجة ودلالة ثبات عالية ومقبولة، كما يؤكد وجود علاقة ترابط بين عبارات الاستبانة. وبالنسبة لمتغيرات الدراسة، فقد بلغ معامل الثبات لكل من :دور تعزيز المهارات التنموية (0.849)، ومتغير التنمية(0.876) ، مما يعطي ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، ويمكن الاعتماد على نتائج الاستبانة في التفسير والإجابة عن أسئلة الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي المتعلقة بوصف نتائج متغيرات ومحاور وفقرات الدراسة كالآتي:

1. **اختبارات الثبات والمصداقية لأداة الدراسة (الاستبيان):**

- استخدام معامل الارتباط لمعرفة مدى قوة العلاقة بين فقرات أسئلة الاستبانة والمتغير التي تنتمي إليه الفقرة.
- اختبار ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha**) لمعرفة ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة على مستوى المتغيرات الرئيسية.

2. **الأساليب الإحصائية المتعلقة بوصف نتائج متغيرات ومحاور وفقرات الدراسة:**

- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة: يستخدم لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة ولمعرفة تكرار فئات متغير معين.
- المتوسط الحسابي: لتحديد متوسط إجابات أفراد عينة البحث على أبعاد الدراسة وفقراتها.
- الانحراف المعياري: لمعرفة مدى تشتت إجابات العينة عن المتوسط.

3. **الأساليب الإحصائية المتعلقة باختبار الفرضيات:**

- اختبار One Sample t-testلتحديد ما إذا كان متوسط عينة معينة يختلف بشكل معنوي عن قيمة مرجعية.
- اختبار معامل الارتباط (Pearson Correlation)لإيجاد العلاقة بين متغيرين كميين.

نتائج الدراسة ومناقشتها

سعى البحث إلى التحقق من تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وانعكاسها على التنمية، وقد كشفت النتائج عن تحقق الأهداف والفرضيات المشتقة منها على النحو الآتي:

أهداف الدراس:

1. التعرف على الخدمات المقدمة لتعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة من مؤسسات ومراكز التأهيل والتدريب المهتمة بهم.
   - تم التحقق من هذا الهدف من خلال توزيع الاستبيان، وسؤال المبحوثين عن الخدمات المقدمة لهم من المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني.
2. تحليل دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وانعكاسها على التنمية.
   - ولتحقيق هذا الهدف، تم اختبار الفرضية الرئيسة، والتي تتفرع إلى فرضيتين فرعيتين على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن.

الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن.

جدول رقم (5): يوضح نتائج تحليل أثر الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية.

ملخص النماذج			تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA	
المتغير التابع	R	R^2	F	مستوى الدلالة
التنمية	.580	.337	156.412	.000
معاملات الانحدار				
المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	مستوى الدلالة
الخدمات المقدمة	.908	.073	12.506	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول أعلاه، أن هناك علاقة إحصائية دالة بين "الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة " و**"التنمية في اليمن"**، حيث بلغ معامل الارتباط (R = 0.580)، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين المتغيرين.

كما أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.337) أن ما نسبته 33.7%من التباين الكلي في مستوى التنمية في اليمن يمكن تفسيره من خلال متغير الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بينما يُعزى الجزء المتبقي من التباين إلى عوامل أخرى غير مُدرجة في هذا النموذج.

ومن حيث المعنوية الإحصائية، فقد كانت قيمة F = 156.412ذات دلالة إحصائية عند مستوى p < 0.001، مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

أما فيما يتعلق بتقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل، فقد بلغت قيمة bالخاصة بمتغير "الخدمات المقدمة" مقدار 0.908، مع خطأ معياري قدره 0.073، وكانت قيمة اختبار t = 12.506، وهي أيضًا ذات دلالة إحصائية عالية .(p < 0.001) وهذا يعني أن كل وحدة زيادة في مقدار الخدمات المقدمة، في المتوسط، تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.908وحدة في مؤشر التنمية.

وبشكل عام، وبناءً على هذه النتائج، تُرفض الفرضية الصفرية الأولى التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن"، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود تأثير إيجابي ومعنوي للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية.

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05% للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (6): يوضح نتائج تحليل أثر الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة

ملخص النماذج			تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA	
المتغير التابع	R	R^2	F	مستوى الدلالة
تعزيز المهارات التنموية	.537	.288	124.489	.000
معاملات الانحدار				
المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	مستوى الدلالة
الخدمات المقدمة	.804	.072	11.157	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت النتائج الموضحة أعلاه وجود علاقة إحصائية دالة بين "الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة "كمتغير مستقل و**"تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة"** كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط(R = 0.537) ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين المتغيرين.

كما أظهر معامل التحديد (R^2 = 0.288) أن ما نسبته 28.8%من التباين في تعزيز المهارات التنموية يمكن تفسيره من خلال متغير الخدمات المقدمة.

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05% لدور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن.

جدول رقم (7): يوضح نتائج التحليل لدور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية

ملخص النماذج			تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA	
المتغير التابع	R	R^2	F	مستوى الدلالة
التنمية	.722	.522	336.256	.000
معاملات الانحدار				
المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	مستوى الدلالة
تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة	.754	.041	18.337	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أشارت النتائج في الجدول أعلاه، أن هناك علاقة إحصائية دالة بين "دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة" و"التنمية في اليمن". وقد بلغ معامل الارتباط(R=0.722)، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين، كما كشف معامل التحديد (R^2 = 0.522) أن ما نسبته 52.2% من التباين في مستوى التنمية في اليمن يمكن تفسيره من خلال متغير تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة، بينما يُعزى الجزء المتبقي من التباين إلى عوامل أخرى خارج النموذج، وأما من حيث المعنوية الإحصائية العامة للنموذج، كانت قيمة(F=336.256)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($p < 0.001$)، مما يدل على أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية، وأما فيما يتعلق بتقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل، فقد بلغت قيمة (b) الخاصة بمتغير "تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة" مقدار 754.، مع خطأ معياري قدره 041.، وكانت قيمة اختبار t تساوي 18.337، وهي أيضاً ذات دلالة إحصائية عالية ($p < 0.001$)، وهذا يدل على أن كل وحدة زيادة في مستوى تعزيز المهارات التنموية تؤدي إلى زيادة بمقدار 754. وحدة في مؤشر التنمية.

وبشكل عام، تُرفض الفرضية الصفرية الثالثة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05% لدور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة على التنمية في اليمن"، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تأثير إيجابي ومعنوي لدور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة على عملية التنمية.

المناقشة

أظهرت نتائج الدراسة تحقق جميع فرضياتها، بما يعكس الأثر الإيجابي للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز المهارات التنموية على التنمية في اليمن. فقد كشفت النتائج أن الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ترتبط بشكل إيجابي ومتوسط القوة مع تعزيز المهارات التنموية، حيث يفسر هذا المتغير نحو 28.8% من التباين في مستوى المهارات التنموية. كما بينت النتائج أن دور تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة مرتبط إيجابيًا وقويًا بتحقيق التنمية، إذ يفسر نحو 52.2% من

التباين في مستوى التنمية في اليمن. وتشير هذه النتائج إلى أن كل زيادة في مستوى الخدمات المقدمة أو المهارات التنموية تؤدي إلى ارتفاع ملموس في مؤشر التنمية، مما يعكس أهمية هذه الخدمات في دعم فاعلية هذه الفئة كمكون أساسي في التنمية المجتمعية.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة؛ فدراسة حوحو ورابحي (2019) أكدت أهمية الخدمات التربوية والصحية في دعم التوافق النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة، بينما أبرزت دراسة بيومي وبنيان وآخرون (2021) أن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يشكل مدخلاً رئيسيًا للتنمية المجتمعية، وأكدت دراستان أحمد (2020) وساسي هادف (2013) على دور المؤسسات المختصة والتكوين المهني في تعزيز اندماج هذه الفئة اجتماعيًا ومهنيًا، ورفع قدرتهم على المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.

مع ذلك، فإن الدراسات السابقة ركزت غالبًا على جوانب محددة أو فئات معينة دون ربط مباشر بين تعزيز المهارات التنموية وأثرها على التنمية المستدامة، وهو ما تميزت به الدراسة الحالية، حيث سلطت الضوء على العلاقة المتكاملة بين الخدمات المقدمة، تعزيز المهارات التنموية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)في السياق اليمني، مما يسد فجوة معرفية مهمة ويساهم في تقديم دليل عملي حول كيفية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق أثر ملموس في التنمية الشاملة للمجتمع.

توصيات الدراسة

أولاً: التوصية الرئيسة (المحورية)

تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة

استناداً إلى نتائج الدراسة التي أظهرت أن الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة تساهم بشكل إيجابي في تعزيز مهاراتهم التنموية، وأن تعزيز هذه المهارات يرتبط ارتباطاً قوياً بتحقيق التنمية في اليمن، توصي الدراسة بالتركيز على تعزيز المهارات المهنية، الحياتية، الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة، من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية شاملة تراعي نوع الإعاقة واحتياجات سوق العمل المحلي، بما يضمن دمجهم الفاعل وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً.

التوصيات الإجرائية:

- تطوير برامج تدريب مهني متخصصة ومتكيفة مع قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ربط برامج التدريب باحتياجات سوق العمل والمشاريع الصغيرة.
- إدماج مهارات ريادة الأعمال والعمل الحر ضمن البرامج التدريبية.
- توفير مدربين مؤهلين وأدوات تدريب مناسبة لأنواع الإعاقات المختلفة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (4): التعليم الجيد
- الهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- الهدف (10): الحد من أوجه عدم المساواة

ثانيًا: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والشراكات المؤسسية

نظرًا لدور منظمات المجتمع المدني كداعم رئيس في تقديم الخدمات وتعزيز المهارات، وتأكيد نتائج الدراسة على أهمية هذه الخدمات لتحقيق التنمية، توصي الدراسة بتفعيل الشراكات الاستراتيجية بينها وبين الجهات الحكومية ومراكز التأهيل لضمان استدامة البرامج التدريبية والتمويلية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

ثالثًا: إعادة هيكلة سياسات الدعم المحلي في اليمن

استنادًا إلى نتائج الدراسة التي أبرزت ضرورة مواءمة الخدمات والبرامج مع الاحتياجات الفعلية للفئة المستهدفة، توصي الدراسة بإعادة هيكلة سياسات الدعم المحلي، وإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم، لتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (10): الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية

رابعاً: تعزيز المتابعة والتقييم لبرامج التدريب والتنمية

نظراً لأهمية التأكد من فعالية البرامج في تعزيز المهارات التنموية وتحقيق التنمية، توصي الدراسة بالاهتمام بمتابعة وتقييم مستمر للمشاريع والبرامج الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (12): الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية.

خامساً: تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمشاريع الصغيرة

استناداً إلى نتائج الفرضيات التي أبرزت أثر الخدمات والمهارات على التنمية، توصي الدراسة بتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمبادرات الاقتصادية والمشاريع الصغيرة لضمان تكامل الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

سادساً: إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لذوي الاحتياجات الخاصة

نظراً لأهمية المعرفة الدقيقة بمستوى المهارات والاحتياجات لتوجيه البرامج التنموية، توصي الدراسة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة تشمل نوع الإعاقة، المهارات، البرامج التدريبية السابقة، واحتياجات التطوير المستقبلية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية.

سابعاً: الاستفادة من التجارب الدولية وتكييفها مع السياق اليمني

نظراً لأهمية الاستفادة من الخبرات العالمية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، توصي الدراسة بتكييف التجارب الدولية الناجحة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، مع التركيز على الاكتفاء الذاتي والدعم المحلي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

ثامناً: إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في مناهج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

نظراً لأهمية تعزيز الوعي التنموي منذ المراحل المبكرة، توصي الدراسة بإدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية والتدريبية الموجهة لذوي الاحتياجات

الخاصة، مع التركيز على أبعاد التعليم، الصحة، البيئة، والتمكين الاقتصادي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف (4): التعليم الجيد
- الهدف (13): العمل المناخي

قائمة المصادر والمراجع وفق(APA)

أولًا: المراجع العربية

[1] أبو النصر، مدحت .(2012) .الإعاقة: رؤية حديثة . القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

[2] أحمد، عبدالحفيظ .(2020) .واقع الأشخاص ذوي الإعاقة عبر التاريخ (تقرير). اليمن.

[3] الأمم المتحدة .(2023) .تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الإنساني في اليمن.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء .(2012) .كتاب الإحصاء السنوي لعام 2012م .صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء.

[5] الرجوي، جمال .(2022) .أثر الحرب على خدمات صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في أمانة العاصمة .اليمن: المركز الوطني للمعلومات.

[6] العمري، سليمة. (2021، مارس). أهمية التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع .مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (73)، 77.

[7] الصليب الأحمر الدولي: Yemen. (2023) . Disability overview and humanitarian response. ICRC.

[8] صندوق رعاية وتأهيل المعاقين .(2015–2022) .تقييم أثر العدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة .صنعاء: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

[9] صندوق رعاية وتأهيل المعاقين .(2019) .الاستراتيجية الوطنية للإعاقة .اليمن: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

[10]صندوق رعاية وتأهيل المعاقين .(2019) .الاستراتيجية الوطنية للمعاقين 2014–2018 .اليمن: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

[11]زموري، كمال، وآخرون. (2019). نظريات العروق .مجلة أوراق، 3، 175.

[12]ساسي هادف، نجاة .(2013) .دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة (رسالة دكتوراه). جامعة محمد خيضر، الجزائر.

[13]محمد، إسماعيل .(2014) .دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العالي .القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

[14]محمد، عبد الباسط. (2022). دور منظمات المجتمع المدني في مساندة ورعاية المعاقين ذهنيًا. في الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية (ص 85). مصر.

[15]وزارة الشؤون القانونية .(2003) .قانون الرعاية الاجتماعية وقانون رعاية وتأهيل المعاقين ولائحته التنفيذية .اليمن: صندوق رعاية وتأهيل المعاق

5. ثانيًا: المراجع الأجنبية والإلكترونية

[1] FasterCapital. (2025, October 28). Retrieved from https://fastercapital.com

[2] TrainProg Academy. (2025, October 28). Retrieved from https://trainprogacademy.com

[3] Wikipedia. (2025, June 20). Retrieved from https://ar.wikipedia.org/wiki

[4] Yemen National Information Center. (2024, June 21). Retrieved from https://yemennic.info/db/laws

[5] SEMA-SY. (2025, October 28). Retrieved from https://sema-sy.org